

لاجئون حتى في الجيل الثالث:
مساعداً الأمم المتحدة للفلسطينيين

**Refugees Unto the Third
Generation: UN Aid
to Palestinians**

Benjamin N. Schiff

Syracuse, New York:
Syracuse University Press,
1995. 337 pages.

بعد قرابة نصف قرن من العمل، تبدو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي فوضت إليها الجمعية العامة للأمم المتحدة مساعدة الفلسطينيين بعد أن هجروا من بيوتهم سنة ١٩٤٨، أنها توشك على تقليص أنشطتها انسجماً مع قرار صادر عن الأمم المتحدة. وكخطوة أولى، ستنقل الوكالة مكاتبها من فيينا، حيث مقرها الرئيسي، إلى غزة، ثم تسلم مسؤولياتها في وقت لاحق إلى السلطة الوطنية الفلسطينية. وهذه ليست أول مرة تضطر فيها الأونروا إلى نقل مكاتبها، على الرغم من اختلاف الأوضاع حالياً عنها في المرة السابقة. ففي سنة ١٩٧٨، ومع اندلاع الحرب الأهلية في لبنان على نطاق واسع، نقلت الأونروا مقرها من بيروت إلى فيينا، بعيداً عن مكاتبها الميدانية في الشرق الأوسط، الأمر الذي تسبب بنشوء مشكلات إدارية هائلة، كما يذكر بنيامين شيف، فيما يتعلق بالتنسيق بين المقر والمكاتب الميدانية.

في هذا الكتاب، لا يقدم شيف، أستاذ العلوم السياسية في كلية أوبرلين، تأبيناً للأونروا، بل تقريراً موضوعياً عن إدارة المنظمة متعاطفاً معها إجمالاً، وإن كان لا يخلو من انتقاد شديد لها في بعض المواضع، وعن محنة اللاجئين الذين أنشئت لخدمتهم. إن الذين ينتقصون من قدر الأونروا كثيرون، ومنذ بدء محادثات السلام الخاصة بالشرق الأوسط سنة ١٩٩١، وضعت عدة سيناريوات تهدف إلى الالتفاف حول الوكالة، إن لم يكن تصفيتها. وعلى سبيل المثال، لم تدع الأونروا رسمياً إلى حضور الجلسة الافتتاحية لمحادثات السلام المتعددة الأطراف المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين، والتي عقدت في أوتاوا في أيار/مايو ١٩٩٢. وتوجه إسرائيل والدول التي تدعمها اللوم إلى الأونروا، متهمة إياها بتسييس تجمعات اللاجئين، بل بإدامة وضعهم كلاجئين، وتقول إنه لولا الأونروا لكان اللاجئون، الذين يصل تعدادهم إلى ما

يزيد على ثلاثة ملايين نسمة، أي نحو أربعة أضعاف تعدادهم سنة ١٩٤٨، قد استوعبوا في الدول العربية المجاورة. كما أن الأونروا لم تسلم من انتقادات حادة من الجمهور الذي أنشئت لخدمته؛ فقد اتهم اللاجئون الفلسطينيون الوكالة في فترات معينة بأنها تعمل على إعادة توطينهم، وتؤهلهم لوظائف تسهل هجرتهم من المناطق المحتلة واستيعابهم في الدول المجاورة.

لقد مرت الأونروا بمراحل عديدة تطورت خلالها مع تطور أهدافها، على الرغم من أن شيف يدعي أنها وصلت الآن إلى "طريق مسدود من حيث تطورها إلى ما هو أبعد من وضعها الحالي". فكما يشير شيف، عندما اتضح أن احتمالات عودة اللاجئين إلى وطنهم أصبحت ضئيلة، انكبت على العمل لابتكار طرق لدمج اللاجئين في المنطقة من خلال الشروع في مشاريع اقتصادية وزراعية ومشاريع للري، وقامت حتى بتزويدهم بقروض من أجل إقامة مشاريع صغيرة. لكن هذه الجهود، التي بذلت في الأعوام السبعة الأولى من تاريخ الوكالة، آلت إلى الفشل. ومنذ سنة ١٩٥٧، انصرفت جهود الأونروا إلى تحسين شروط حياة اللاجئين بتوفير الرعاية الصحية المجانية لهم، وتقديم المساعدة المالية في الحالات المستعصية، وتوفير الملجأ، وبصورة خاصة توفير التعليم المجاني حتى الصف التاسع. وكانت هذه الخدمة الأخيرة هي التي ميزت الأونروا وأكسبتها الاحترام، حتى من جانب منتقديها، ومكنت الفلسطينيين من المساهمة في تحديث الشرق الأوسط.

لكن ما الذي ساعد الأونروا، التي يصفها شيف بأنها "منظمة خارجة على المألوف" و"نشاط فرعي" للأمم المتحدة و"تجسيد للاستعمار مقرون بثقافة الوصاية الأبوية"، في الاستمرار طوال هذه المدة بعد إخفاقها في خططها الرامية إلى دمج اللاجئين في الدول المضيفة؟ يقدم شيف أطول عمر الأونروا تفسيراً متعدد الوجوه: أولاً، مع بقاء المشكلة من دون حل، ظل تفويضها ساري المفعول، وظل هناك حاجة إلى عملها؛ ثانياً، عدم وجود تقبل لدى الدول المضيفة لمشروع الدمج؛ ثالثاً، رفض إسرائيل المتصلب قبول عودة حتى عدد محدود من اللاجئين إلى وطنهم؛ رابعاً، تصميم اللاجئين أنفسهم على رفض خطط إعادة التوطين وتفضيلهم العودة إلى وطنهم. باختصار، وفقاً لشيف، فإن الأوضاع على أرض الواقع كانت تستلزم وجود الأونروا، ولو لم تكن موجودة لكان توجب على الحكومات العربية ابتداع منظمة مشابهة من أجل التعامل مع مشكلة اللاجئين.

نظراً إلى أن الأونروا مسؤولة عن ٥٩ مخيماً موزعة على الأردن ولبنان وسورية والضفة الغربية وقطاع غزة، وإلى أن عدد الموظفين فيها يبلغ ٢٠.٠٠٠ موظف أغلبهم من الفلسطينيين الذين يشرف عليهم ما يسمون الموظفين الدوليين البالغ عددهم ١٦٠ موظفاً، وميزانيتها السنوية حتى سنة ١٩٩٥ تبلغ ٣٥٠ مليون دولار، فإنها ربما

كانت لقيت المصير نفسه الذي لقيته المنظمات الأخرى المتعددة الجنسيات. لكن خبرة الأونروا بالعمل في أجواء الشرق الأوسط المتفجرة والشديدة التقلب أكسبتها قدرة فائقة على البقاء والاستمرار من شأنها، في اعتقادي، أن تثير غير منظمة منظمات الإغاثة الدولية الأخرى. وكانت برامجها الخاصة بتدريب المعلمين والتعليم المهني والرعاية الصحية والإدارة قد زودت اللاجئين بمهارات كانوا في أمسّ حاجة إليها. ففي سنة ١٩٨٦، وصف أحد سكان القدس برامجها المبتكرة بأنها "نموذج مثالي للعالم الثالث كله" (ص ٦٢). ويحصل التلاميذ الذين يدرسون في مدارس الأونروا عادة على نتائج أفضل كثيراً من نتائج التلاميذ الذين يدرسون في المدارس الحكومية للدول المضيفة. والمشكلة بالنسبة إلى الأونروا هي أن دورتها التعليمية تنتهي عند الصف التاسع، ويضطر التلاميذ بعد ذلك إلى الانتقال إلى المدارس الثانوية المحلية. لكن النجاح الأهم والأبرز للأونروا يتمثل في قدرتها على تقديم المساعدة للملايين من اللاجئين الذين يعيشون في بيئات غير ودية.

يتحدث شيف بالتفصيل عن نجاحات الأونروا السياسية والمالية، ويبين كيف أن موردي الأونروا، المال والخبرة، كانا محط غيرة الدول المضيفة، التي تطورت نظرتها إلى الوكالة من العداة إلى الاحترام المتولد من الإقرار بجدارة الإنجاز. ويبين الكاتب كيف أن قيام منظمة التحرير الفلسطينية أصبح نقمة ونعمة في آن واحد، وخصوصاً بعد سنة ١٩٦٩: نقمة، لأنها سيّست المخيمات ومدرسي الأونروا المحليين، الذين كانوا في الغالب من الفلسطينيين، مهددة بذلك الطابع غير السياسي للأونروا في الدول المضيفة؛ ونعمة، لأنها ضغطت على الحكومات العربية لتأمين دعم مالي للوكالة. وفي أي حال، لم يكن أسلوب عمل المنظمة محط إعجاب الأونروا. وفيما يلي كيفية وصف شيف لحوار عجيب دار ذات مرة بين مسؤول في منظمة التحرير وممثل للوكالة: "عندما قابل ممثل الأونروا مسؤولاً عن منظمة التحرير الفلسطينية في سورية للاحتجاج على تهم منشورة في الصحف فحواها أن الوكالة تسعى لتصفية القضية الفلسطينية، رد المسؤول الفلسطيني أن ذلك كان جزءاً من استراتيجية بعيدة المدى لمساعدة الوكالة!" (ص ١٢٩). وما يمكن استخلاصه من هذا الكلام هو أن إخافة الحكومات العربية من إمكانات تفكيك الأونروا وتوطين اللاجئين هي وحدها الكفيلة بدفع هذه الحكومات إلى تقديم المساعدة المالية لضمان استمرار الوكالة في عملها.

ولم تسلم الأونروا من تقويمات نقدية لها. فعلى سبيل المثال، يبين شيف كيف أن نظام تدوين الحسابات السري للأونروا مال إلى تضخيم أعباء الوكالة المالية. ومن الغريب أنها، مع ذلك، كانت تتدبر أموراً جيداً في أوقات الأزمات. ويشير شيف إلى أن الغزو الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢، وبدء الانتفاضة بعد عدة أعوام، رفعاً مستوى تعاطف المجتمع الدولي مع الفلسطينيين، الأمر الذي أدى إلى زيادة الدعم المالي

للوكالة. لكن توقيع اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وما جرى من تطبيع للعلاقات بين الطرفين، قد يكونان، كما يذكر شيف في ملحق الكتاب، نذير شؤم فيما يتعلق بتمويل الأونروا في المستقبل.

كانت تعليقات شيف الأشد قسوة، والدقيقة جداً بحسب اعتقادي، من نصيب الثقافة الاستعمارية للوكالة. فمنذ البداية، تبنت الوكالة، التي أدارها في الأصل بريطانيون وأميريكيون وبيروقراطيون وأوروبيون آخرون، موقفاً فوقياً تجاه موظفيها المحليين. وكان ذلك أكثر ما يكون وضوحاً في المعاملة التفضيلية التي منحت للموظفين الدوليين فيها، الذين يطلق عليهم لقب "ملوك الأونروا غير المتوجين"، والتي انطوت على فوارق هائلة في الرواتب، وإغراءات مالية أخرى تشمل السكن، ومشتريات معفاة من الضرائب، وامتيازات أخرى، بالإضافة إلى المكانة والنفوذ المرافقين كون صاحبها "موظفاً دولياً". وبلا شك، سبب هذا شعوراً بالاستياء لدى الموظفين الفلسطينيين، لكن لم يكن في إمكانهم فعل شيء، إذ كانوا هم أنفسهم لاجئين معتمدين على الوكالة في معيشتهم. وفيما يلي كيفية وصف شيف للعلاقة بين الوكالة وموظفيها المحليين في المقطع الأول من الفصل السادس، المعنون "الاستعمار المتبقي": "لقد صب البيروقراطيون البريطانيون والأميريكيون والأوروبيون، طبعاً، هيكلية الأونروا في قالب مكون من السبيكة الاستعمارية المتينة إياها، وخلطة أوضاع اللاجئين المعتمدين، وبنية الوكالة الهرمية، ونظرة قادتها الأبوية المتعطفة. وأثبتت الروحية الاستعمارية في الوكالة قدرتها على الصمود. وعندما تحطم القالب في النهاية بفعل القوة العاملة في الوكالة والنشاط السياسي، وبدلاً من أن يتم وضع هيكلية أقرب إلى المساواة، جرى تعزيز التراتب الهرمي وتخفيض مكانة الموظفين المحليين" (ص ١٣٨).

يكرس الكاتب فصلين لمناقشة العلاقة بين الأونروا وإسرائيل، قبل الانتفاضة وخلالها. إن إسرائيل تتصل بالوكالة بطرق مشابهة لتلك التي تتبعها الدول المضيفة الأخرى، وقد تدخلت في قرارات الموظفين، وتجاهلت الحصانة التي تتمتع بها كوكالة تابعة للأمم المتحدة، واتهمت الوكالة بالتورط في العمل السياسي، واعتبرت نظام المدارس أرضاً خصبة لتنشئة الأنشطة المعادية لإسرائيل، ورفضت تطبيق الفقرة الرابعة من ميثاق جنيف الداعية إلى حماية السكان الفلسطينيين، وما شابه ذلك، إلا إن الأونروا حافظت على موقعها، ودافعت عن اللاجئين بأقصى طاقتها. وكان من نتائج المواقف الإسرائيلية غير المحسوبة أن قامت الوكالة بتوسيع مجال أنشطتها وتطوير سياساتها، وذلك من أجل توفير الحماية الجسدية والقانونية للفلسطينيين، بالإضافة إلى المساعدة الاقتصادية و"الحماية بواسطة الإعلام". وهكذا وسعت الوكالة دورها بتسهيل وصول الإعلام العالمي إلى المناطق المحتلة، ودفاعها عن حقوق

الإنسان، وتوفير المساعدة الموقته لغير اللاجئين. وخلال الانتفاضة، أضافت إلى موظفيها الدوليين في الساحة فئة جديدة من الموظفين تدعى موظفي شؤون اللاجئين، تجولت في المناطق ورصدت عن قرب الوضع على الأرض (خرق حقوق الإنسان، الحاجات اللوجستية، إلخ)، وأصبحت مصدراً مهماً للمعلومات بالنسبة إلى الصحافيين والإدارة المدنية. وقد وصفت مذكرة للوكالة عمل موظفي شؤون اللاجئين بأنه يهدف إلى "ضمان توفير درجة من الحماية السلبية للاجئين". وعندما اتسع دور الوكالة، وجدت نفسها متورطة في معركة بيروقراطية مع الإدارة المدنية على نحو متزايد. وهكذا، عندما أنشأت الوكالة نظام الحماية الجديد، شكت الإدارة المدنية من تجاوز الوكالة دورها، "وبدا أن المديرين الميدانيين والمفوض العام كانوا يستمتعون بترداد ما كانوا سمعوه من الإسرائيليين مرات عديدة من قبل: فقد حثوا الإسرائيليين على التحقق من معلوماتهم، ثم رفع شكاويهم إلى الوكالة، ووعدوا بأن يحققوا فيها، تماماً كما كانت الإدارة المدنية تعد الوكالة بأن تفعل ذلك في كثير من المناسبات" (ص ٢٥٤). لقد وجدت الإدارة المدنية، في مستوى معين، الوكالة نداً لها، وهو شيء يصعب قوله عن السلطة الفلسطينية الحالية. وقد وجد المراجع الكتاب ملاناً بالملاحظات التي تنم عن بصيرة نافذة، لكن من المؤسف أن شيف لم يتمكن من زيارة سورية ولبنان ليكتب الدراسة المرجع عن الأونروا.

إيليا زريق

أستاذ علم الاجتماع
في جامعة كوينز (كندا)

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>